

## مهمة عمل الأسبوع "V"

اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك، تحديد الفجوات البحثية التي أشار لها الباحث ثم تحليل مدى إسهام الرسالة محل الدراسة في تطوير الموضوع البحثي غلق الفجوات البحثية.

مقرر دراسات نقدية - ٣  
إعداد طالب دكتوراه أنور محمد قسم الله  
إشراف د. محمد الخولي

الفجوات البحثية التي أشار إليها الباحث  
أوضحت الدراسة مجموعة من الفجوات  
البحثية التي لا تزال قائمة في مجال  
تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ  
القرارات الإدارية، ومن أبرزها:



# 1. غياب التشريعات القانونية المتكاملة:

لاحظت الباحثة نقصًا واضحًا في الأطر القانونية التي تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة. وأشارت إلى أهمية توفير قوانين تشريعية تحمي الحقوق وتضمن الشفافية في عمليات اتخاذ القرار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتتمنع المخاطر المحتملة الناتجة عن تطبيق هذه التكنولوجيات.

## 2. القصور في الدراسات التطبيقية حول

### فعالية الذكاء الاصطناعي:

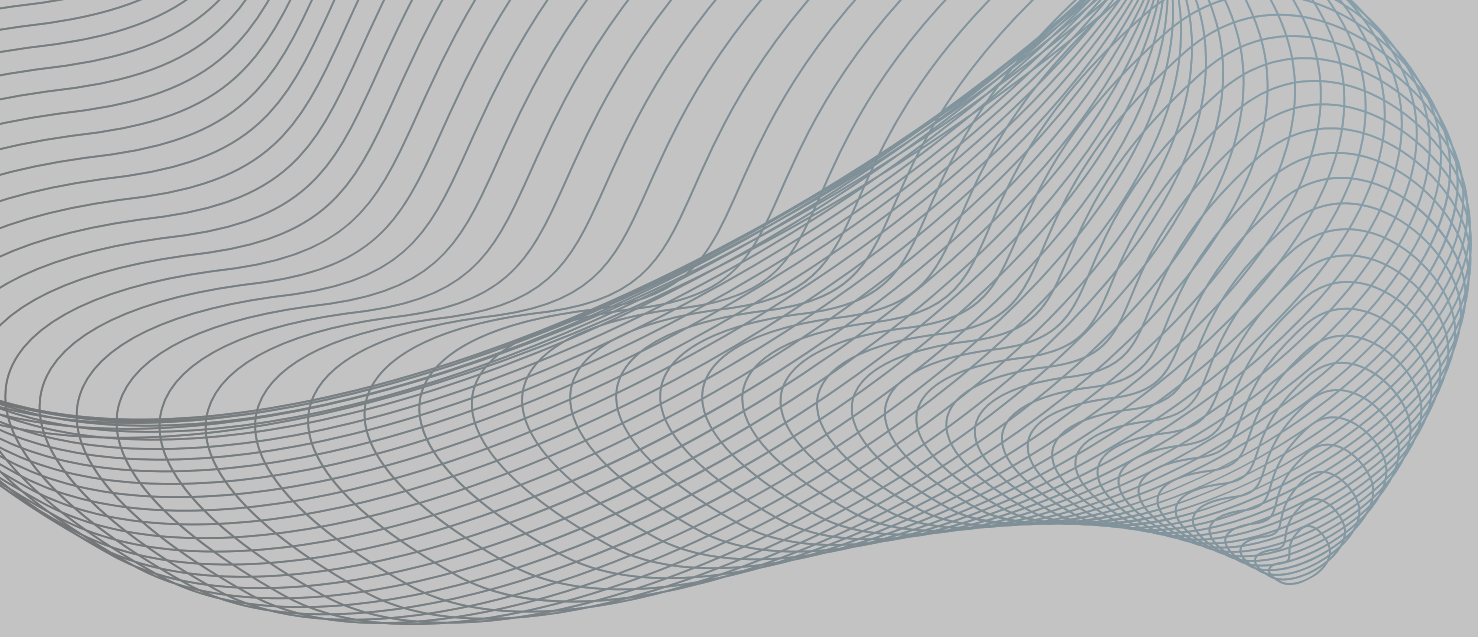
رغم انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي، هناك فجوة في الأبحاث التي تختبر فعالية هذه التقنيات في تحسين جودة وكفاءة القرارات الإدارية، بالإضافة إلى تقليل البيروقراطية وتسريع العمليات. فالدراسات الحالية غالباً ما تفتقر إلى البيانات التطبيقية التي توضح التأثير العملي لهذه النظم في البيئات الإدارية الحقيقية

### 3. التحليل النوعي للتفاعل البشري مع النظم الذكية:

من الفجوات الملحوظة ضعف التحليل النوعي لتفاعل المستخدمين وصناع القرار مع النظم الذكية، وتقييم مدى قبولهم وموثوقيتهم في القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. يعتبر هذا التحليل أمرًا حاسمًا لفهم العقبات البشرية المحتملة التي قد تؤثر على نجاح أو فشل النظم الذكية في البيئات الإدارية .

## 4. التحديات التقنية والبنية التحتية:

تشير الدراسة إلى الحاجة لمزيد من الأبحاث حول التحديات التقنية التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي، خاصةً في الدول أو المؤسسات التي تعاني من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية. تُعد هذه الفجوة أساسية لضمان نجاح الذكاء الاصطناعي في دعم القرارات الإدارية بشكل فعال.



## إسهام الدراسة في تطوير الموضوع البحثي وسد الفجوات

قدمت الدراسة إسهامات بارزة في تطوير مجال  
تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة  
العامة، وعملت على سد بعض الفجوات  
البحثية المهمة، وذلك من خلال عدة محاور:



# 1. اقتراح إطار قانوني متكامل:

أضافت الدراسة بُعدًا جديدًا من خلال توصياتها حول ضرورة تطوير تشريعات قانونية شاملة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، مع التركيز على حماية الخصوصية وضمان النزاهة. يُسهم هذا المقترح في سد فجوة الأطر القانونية ويعزز من الحوكمة المسؤولة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

## 2. تقديم نموذج تطبيقي للنظم الذكية في الإدارة:

سعت الدراسة إلى تقديم أمثلة تطبيقية لتوظيف النظم الذكية في اتخاذ القرارات الإدارية، مما يساهم في إثراء الأدبيات بالنماذج العملية التي يمكن الاستفادة منها. هذا الجانب يملأ الفجوة المتعلقة بنقص الدراسات التطبيقية ويوفر قاعدة بيانات قيمة حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها العملي.

### 3. إجراء تحليل نوعي لتفاعل صنع القرار مع النظم الذكية:

تناولت الدراسة بشكل شامل كيفية استجابة صنع القرار للتوصيات الصادرة عن النظم الذكية، مما يعزز فهم تأثير هذه التقنيات على السلوكيات الإدارية ويدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئات الإدارية. هذا التحليل يساهم في سد فجوة التحليل النوعي لتفاعل المستخدمين، ويقدم رؤى جديدة حول الجوانب البشرية التي تؤثر في تبني هذه النظم.

## 4. التوصية بتعزيز البنية التحتية التكنولوجية:

سلطت الدراسة الضوء على أهمية تحسين البنية التحتية التكنولوجية لدعم فعالية الذكاء الاصطناعي في القرارات الإدارية. ويعطي هذا الجانب المؤسسات فهمًا أفضل لمتطلبات التنفيذ الناجح لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ويغطي الفجوة المتعلقة بالتحديات التقنية والبنية التحتية، مما يعزز من جاهزية المؤسسات للتعامل مع هذه التقنيات بشكل فعال.

# الخاتمة

نجحت الدراسة في سد العديد من الفجوات البحثية المهمة، وعملت على تقديم إطار شامل يدمج بين الجوانب النظرية والتطبيقية والقانونية، مما يساهم في تقديم رؤية متكاملة حول دور الذكاء الاصطناعي في الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الدراسة على توسيع نطاق الأبحاث المستقبلية بفضل توصياتها الواضحة حول الأطر القانونية والبنية التحتية، ووضعت أساسًا قويًا يساهم في تعزيز فعالية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، مما يرفع من مستوى كفاءة العمل الإداري ويضمن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومنظم.